واسما الزمان والمكان والالة فلا يتم ذلك الدليل فيها
لان معانيها تصلح ان تقع محكوما عليها فالوجه في
كون الاستعارة فيها تبعية ماذكره المولى السعد
قدس سره وتفصيله ان الصفات تدل على ذات
مبهمة باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها
وان لم تكن تلك الذات المبهمة مقصودة فيها ولا
مشتهرة بما يصلح وجه شبه في الاستعارة لم تتصور
الاستعارة فيها بحسبها بل يتصور ذلك بحسب
معاني مصادرها المقصودة منها فكانت تبعية
واما اسماء الزمان والمكان والالة فانها وان
دلت على ذوات متعينة باعتبارها الا ان المقصود
الاصلي منها ايضا معاني مصادرها الواقعة فيها
او بها فتكون الاستعارة فيها تبعا لها ايضا والمقصود
التشبية والاستعارة بحسب تلك الذوات لوجب
ان تذكر بالفاظ دالة على انفسها وبهذا التفصيل
اتضح الفرق بين الصفة كاسم الفاعل واخواته
وبين اسم المكان واخويه فانها بعد اشتراكها في كونها
مشتقة وفي ان المقصود الاهم منها هو المعنى المصدري
وفي كون الاستعارة فيها تبعية افترقت في ان الصفة

لا تدل

لا تدل على تعين الذات اصلا فان معنى قايم شيئا
او ذات ما له القيام وهذا امر غير متحصل اصلا اذا
لاحظ العقل طلب ما يربطه به ويجريه عليه ليتعين
عنده فبذلك كان حقها ان لا تقع موصوفة بل
حقها ان تقع جارية على غيرها وفي ان اسم المكان
يدل على تعين الذات باعتبار فان قولك مقام معناه
مكان فيه القيام لا شيئا ما او ذات ما فيه القيام فلذلك
صلح ان يجري عليه الصفات ولم يصح ان يكون صفة
للغير وكن في عداد الاسماء دون الصفات انتهى ملخصا
والحاصل ان الاستعارة لا تكون اصلية الا في
المفهومات المستقلة الغير الملحوظة تبعا وهذا
مراد القوم بالحقايق الذوات لا الامور الثابتة
المتقررة كالجسم والبياض والطول وقد جملنا هذا
المختصر وحملناه هذه الفوايد ووشحناه بهذه
الفرايد واما ما وجه به التبعية في شرح الرسالة
من قوله ان المشتقات موضوعة بوضعين وضع
المادة والهيئة فاذا كان في استعارتها لا تتغير
معانيها للهيئات اي الكاينة لها فلا وجه لاستعارة
العينة فالاستعارة فيها انما هي باعتبار موادها